وقع في بعض الشروح كلام يجب تطويله النتيجة لازمة للكبرى كما
قد علم لزومها يعلم من الصغرى والملازمة في اللازم يوجب الشك
في الملزوم كما ان الجزم بارتفاع اللازم يوجب الجزم بارتفاع الملزوم
فالشك في النتيجة يوجب الشك في الكبرى فلا يصح الاستدلال
بالشكل الاول على النزل لانه يستلزم اختصم فيه اختصم شاك في النتيجة
فهو شاك في الكبرى وعليك ان لا يصغى الى امثال هذه الهواجس
فان الملتفت في اللازم انما يوجب الشك في الملزوم اذا كان اللازم
مشعورا به والخصم انما ينكر النتيجة اما لعدم التفاتة الى الكبرى
او لعدم علمه بالملزوم فللمستدل ان يجعله ملتفتا اليها والى اللزوم
بفهم الصغرى اليه فاذا صار هذا المجموع مشعورا به يقع العلم بالنتيجة
الذي هو المبطل للشك فهم انه لو تم ما ذكره هذا الشارح
صح استدلال احدا بان النتيجة لازمة الدليل مطلقا والشك
في اللازم يوجب الشك في الدليل فافهم قوله فحصل ارتفاع سالبة
المحمول الخ فانه قلت الموجبة السالبة المحمول مساوية للمسالبة عند
المتاخرين فيلزم من انتاجها انتاجها قلت لا انتاج بالذات للموجبة
السالبة المحمول والنتيجة نتيجة لها حقيقة والمسئلة انما بالعرض وهو
خارج عن القياس وهذا بخلاف اللازم بواسطة العكس المستوي
فان النتيجة هناك لا اصل لها في القياس بالذات والعكس المستوي
واسطة في الاثبات فلا يلزم من اندراج ما يحمل بواسطة العكس
المستوي اندراج ما يلزم بواسطة المساوي الموجب للاندراج بالذات
كما وقع في بعض الشروح فافهم وتثبت قوله لان الكبرى الخ يظهر

هنا

هذا في المثال المضروب كل حجر مركب زيد بالامكان وكل مركب
زيد فرس بالامكان والنتيجة كلية البتة قوله واما على رأي
الفارابي الخ فالكبرى في المثال المضروب كما زيد لا يلزمه شيء من
ما هو مركب زيد بالامكان فرس بخلاف ما عليه قوله والمنافشة فيه ظاهرة
وجهه ما في بعض الشروح ان مال المقدمة الاولى لو وقعت الصغرى
فعلية كانت مع الكبرى على تقدير الوقوع ومال النتيجة هو كانت فعلية
مع الكبرى في نفس الامر لا تكرار الاوسط ولو اخذت بحيث يشمل
الواقع والمقدر يمنع كونها عين بالمناقضة لانه يغلطة لان النتيجة
لازمة بخصوص الصغرى الفعلية مع الكبرى الصادقة تبقى قضية
كلية فيصدق كلما صدقت الصغرى الفعلية مع الكبرى لزمت
النتيجة سواء وقع الاستلزام في نفس الامر او لم يقع فتامل قوله
فتحصل المطلوب ولنا قال فالاولى فلم يتبين فالصواب فانهم قوله
والا لزم ضرورية لادائمة وذا سهو عنه لان الكبرى عرفية خاصة
فالضرورة بحذف من النتيجة بعدم اختصاصها والصواب
والا لزم دائمة قوله وعنه لما فيه قد حيد في بعض الشروح اشارة
الى انه لا يلزم من الضابطة المذكورة في الانتاج ان نتيج الصغرى
الدائمة والضرورية مع الكبرى الغير المنعكسة دائمة وليس هذا
على اطلاقه بل فيه تفصيل هو ان الانتاج في الايجاب مطلقا والسالبة
الكبرى تصدق كل كسوف سواء وجد ضرورة او لا شيء من الموات
الاجرام السماوية ليس سواد بالوصف الذكر مع كذب لا شيء من
الكسوف بدون جرم سماوي ولو بالامكان وانت لا يخفى عليك